

## أبودياب: أخشى الإرتطام الكبير والخوف على الأمن الاجتماعي والسلام الأهلي

الفقر في لبنان تخطى وضعه الانساني، وتوسعت دائرته بمفهومها العام بحيث جرد المواطن من نوعية الحياة التي كان يتمتع بها ومستوى رفاهيته، ملامسا الحرمان الذي يطاول ابط ما تتطلبه الحياة الاساسية، من كهرباء ومياه وغذاء وصولا الى البطالة، الامر الذي يهدد بانفجار اجتماعي وامني، حذر منه اكثر من تقرير دولي

لبنان ليس فقيرا، لكن معظم اللبنانيين باتوا يعانون فقرا مدقعا بعدما صودرت قدراتهم ونهبت اموالهم، من جراء انغماس ادارته العامة بالفساد وتطويع الامكانيات لمصالح المتحكمين بكل السلطات.

الفرصة لا تزال متاحة لانتشال لبنان واللبناني من براثن الفقر وضيق الحال، لكنها تحتاج الى قرار سياسي ونية صافية تعلق كل مصالح السياسية، من خلال اطلاق صفارة قطار الإصلاح الذي لو سلكته السلطة منذ عقود لما كان الاقتصاد اهتراً ولما كان اللبناني اخترع الحرمان.

عضو هيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعضو لجنة المؤشر الدكتور انيس ابودياب اكد لـ"الامن العام" ان "الامل موجود دائما في الاقتصاد وهناك ازمات وفرص علينا التقاطها، لكن في لبنان لسنا جديرين بذلك بعدما فقدنا عددا كبيرا منها". الانقاذ وفق ما قال "لا يحتاج الى فترة طويلة لان اقتصاد لبنان صغير وامكانياته المتاحة كبيرة".

تضاعف معدل الفقر بحسب الاسكوا من 42% الى 82%، هل يتناسب هذا الرقم مع تفاقم الوضع الاجتماعي فقط، ام ان له اسبابا اضافية؟

لا شك في ان الفقر في لبنان تضاعف في الربع الثالث من هذه السنة بحسب تقرير الاسكوا، وارتفع الى 82 في المئة من عام 2018 حتى الربع الثالث من 2020، طبعا اعني الفقر الذي هو تحت

كيف تقرأ ضعف اجراءات الدولة

الخط. هذا الرقم يتناسب مع الازمات التي مررنا فيها وليس مع تفاقم الوضع الاجتماعي، بقدر ما يتلاءم مع الازمات التي حلت بنا وبدأت تظهر منذ 17 تشرين الاول 2019. لكن جذورها تعود الى ما قبل ذلك اي الى عام 2011، مع بدء تراجع ميزان المدفوعات والشح في دخول الدولار. نعم ازمة الفقر هي فعليا كبيرة، وكان البنك الدولي اعلن ان لبنان يمر في اعنى ازمة منذ 150 عاما في العالم.

هل تخشى من انهيار اجتماعي واقتصادي كلي ينتجه الفقر المفرط، فتعم الفوضى والجريمة؟

من دون ادنى شك. ان مفاعيل الفقر مدمرة، فالفقر يعني فقدان عيش الناس والامن الاجتماعي، وبالتالي من لا يخشى على الوضعين الامني والسياسي برمتهم من الانهيار نتيجة الازمة التي تمر فيها يكون خارج المنطق. نعم هناك امكانيات كبيرة لانهيار كل شيء، لذا علينا الاسراع في وضع الخطط للخروج من هذه الازمة والتيقن لمفاعيل الفقر. اعتقد ان نسبة الفقر ستزداد يوما بعد يوم. صحيح ان الاسكوا اعلنت عن نسبة 82%، لكن في ظل تفلت الاسعار وانخفاض القدرة الشرائية الشديدين، سنصل في نهاية العام الى مستويات اعلى من ذلك. لذلك اخشى الارتطام الكبير وتأثير الازمات المتفاقمة على الامن الاجتماعي والسلام الاهلي.

الى ماذا تعيد قدرة نسبة معينة من المواطنين على الصمود وتحمل هذا الانهيار في الليرة والارتفاع المخيف في الاسعار؟

هناك فئة لا تتجاوز 5 في المئة في لبنان تتقاضى رواتبها من المؤسسات الدولية بالدولار "الفريش" وهي قادرة على مواكبة الامر، وفئة اخرى تشكل نحو 15 الى 20 في المئة تواكب هذه الازمة وتستفيد منها، وهنا يعني التضخم بشكل او باخر. ثمة فئة قليلة تستفيد من التضخم الشديد ومن



عضو هيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعضو لجنة المؤشر الدكتور انيس ابودياب.

□ هناك مثل شعبي يقول "بس توقع البقرة بيكترو سلاخينا"، هذه الازمة المالية والنقدية والاقتصادية لا يتحمل مسؤوليتها طرف واحد بل الجميع. اقول بكل شفافية، ان المجتمع بكل مكوناته استفاد طيلة 30 عاما من تثبيت سعر الصرف والسياسات الريعية والقدرات الشرائية المصطنعة. طبعا يدفع الثمن عادة من هو اقل قدرة ويكون الضحية. نحن في دول العالم الثالث، وحصان السياسة في هذه الدول يقود عربة الاقتصاد، وبالتالي المصالح السياسية اهم من مصالح الناس الاقتصادية، والقوى السياسية تستثمر في الازمة، لذلك لا نستطيع تحميل اي طرف من الاطراف. السياسات النقدية بعضها كان فاشلا وبعضها الاخر كان ضروريا. بالنسبة الى السياسة المالية لا وجود لها، لانه لا يمكن التحدث عن اي سياسات ضريبية وحمائية وتحفيز اقتصادي. نستطيع اليوم ان ننظر الى الحد الاقصى، لكن الجميع يتحملون المسؤولية في السياسة. التعطيل هو ازمة الازمات في الاقتصاد، وغياب الثقة الدولية والانقطاع عن الخارج وقطع العلاقات اللبنانية - العربية اسبابها سياسية، لذلك نتحمل كوارثها الاقتصادية. يجب التحول الى سياسات انتاجية مرنة. الجميع يتحملون مسؤولية الواقع الذي وصلنا اليه، لذا يجب ان يكون توزيع الخسائر عادلا، وان يتحمل اكثر من استفاد من هذه السياسات.

□ هل باتت الاسر اللبنانية تعاني من الفقر المتعدد الابعاد، وما هي نسبتها، وكيف تقيس اوجه الحرمان؟

□ تعيش حاليا 46% من الاسر في لبنان تحت خط الفقر المدقع وهي موزعة على كل المحافظات بنسب متفاوتة، في الشمال عموما وعكار وطرابلس نسب الفقر اكبر وفي بعلبك الهرمل ايضا. الحرمان يشمل الجميع، ويبدأ من البنى التحتية مثل

”  
فئة قليلة تستفيد من التضخم الشديد والازمات وتراكم ثرواتها“

من 500 الف اسرة، والحد من هذه الازمة الكبيرة. اوقفت الحكومة الجديدة البطاقة التي اطلقتها الحكومة السابقة من دون معرفة الاسباب لغاية اليوم. لكن يجب الاسراع في اطلاقها مجددا لانها المنقذ الوحيد لبعض العائلات، كي تتمكن من الاستمرار اقله في تأمين المأكل والمشرب.

من يتحمل مسؤولية واقع الفقر، هل التدهور السياسي ام الخطط الاقتصادية الفاشلة ام اجراءات مصرف لبنان ام المصارف التي حالت دون وصول المودع الى امواله؟

الازمات وتراكم ارباحها وثوراتها، ربما تتراوح نسبة هذه الفئة بين 5 و10 في المئة. فئة تستفيد من التحويلات من الخارج، لكنها تراجع لأن كورونا اصابت بشكل كبير كل دول العالم، مما تسبب في انخفاض هذه التحويلات. ثمة من يعتمد على مدخراته، وهذا يعني ان 25% من العائلات اللبنانية لا تزال تستطيع الصمود، فيما يعيش الآخرون في فقر مدقع.

هل للبطاقة التمويلية تأثير فعلي كمساعدة ام انها ابرة مخدر لا مفعول لها؟

□ وضعنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورقة متكاملة في شأن البطاقة التمويلية منذ اذار 2021، التي تمت دراستها مع القوى السياسية والمجتمع المدني وخبراء، وحتى مع خبراء من دول مثل مصر التي اعتمدت هذه البطاقة في عام 2016 وشارك فيها البنك الدولي، وهي تفيد على مستويات كثيرة على الاقل تأمين الحاجات الاساسية لاكثر



## صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أكانت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحصين الأمن وتطوير الإدارة.



بنك لبنان  
والمهجر  
راحة البال



الاسكوا اعلنت عن نسبة فقر بلغت 82% لكننا سنصل الى مستويات اعلى.

يصح المثل الذي يقول (راح الصالح بعزا الطالح)، يعني لا مساءلة ولا محاسبة. هي ليست ازمة اقتصادية بكل ما للكلمة من معنى، لكنها ازمة سببها المباشر سوء الادارة والفساد.

■ الى ماذا يحتاج لبنان لبدء عملية الانقاذ والتعافي وكم يلزمها من الوقت؟  
□ نحن في ازمة مباشرة منذ سنتين وشهرين وما من احد يفكر بوقفها، اذ عند اعتماد وتطبيق الخطة الاصلاحية المطلوبة تتوقف الازمة تستعاد الثقة. لكن كلما تأخرنا في وضع الخطة ووضع المسار الصحيح للخروج من الازمة كلما كان الوقت اطول وكانت الكلفة اعلى. لا نحتاج الى فترة طويلة لان اقتصاد صغير لكن امكانياته المتاحة كبيرة، خصوصا ان هناك سيولة تتراوح بين 8 مليارات دولار و9 مليارات "Cash Money" مع الناس في لبنان، فضلا عن امكانيات المغتربين. كما توجد مرافق عامة كالاتصالات والمطار والكهرباء وغيرها. لدينا امكانيات متاحة ولكن تلزمنا النية والارادة في التنفيذ.

### قد نفقد فرصة النفط اذا لم نحسن ادارة عملياتنا السياسية في المفاوضات

■ ما الذي يحول دون لجوء السلطات الى تحديد السياسات والاهداف والسعي الى تنفيذها؟ هل هو ضعف الاقتصاد ام ضعف المسؤولين؟  
□ لم يعد لدى بعض المسؤولين اي مسؤولية ويا للأسف. هيئة المؤسسات مفقودة بسبب ضعف من يديرها، وهذا الضعف ليس بالضرورة من الامكانيات البشرية في لبنان الذي يحتل موقعا متقدما في القدرات البشرية، لكن المحاصصة والاستنزاف والاستنسابية في الادارة العامة هي السبب. وبالتالي

الكهرباء والاتصالات والطرق السيئة والوضع المعيشي المزري، والطبابة التي اصبحت فقط للطبقات الميسورة وهذا امر معيب بالنسبة الى لبنان. علينا وضع سياسة حماية اجتماعية، لا اقول اعادة النظر فيها لانها لم تكن موجودة تاريخيا، وصندوق النقد كما البنك الدولي يطالبنا بذلك.

■ هل الامل بانقاذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي لا يزال متوافرا وكيف؟  
□ الامل موجود دائما في الاقتصاد. هناك ازمات، لكن علينا التقاط الفرص. في لبنان لسنا جديرين بالتقاطها، اذ فقدنا الكثير منها. اخشى القول باننا سنفقد ربما فرصة النفط اذا لم نحسن ادارة عملياتنا السياسية في المفاوضات، ولاحقا ادارة الصندوق السيادي اذا كان هناك فعلا من نفط. ثمة فرص من خلال الاصلاح، عبر اقرار بعض القوانين المهمة مثل الكابيتال كونترول في شكل سريع، وعدم تجويف قانون الشراء العام الذي اقر. يجب البدء باصلاح الكهرباء وهي مشكلة المشاكل، بالاضافة الى مرفقي الاتصالات والمطار من خلال تشكيل الهيئات الناظمة فيها، وفصل الادارة والمرافق العامة عن المزاج السياسي، ومكافحة التهرب الجمركي والضريبي، ووضع المراسيم التطبيقية لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واعداد النظر في انتاجية القطاع العام، واعداد هيكله المالية العامة والقطاع المصرفي وتحديد الخسائر، ووضع خطة اقتصادية متكاملة والذهاب الى صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية المانحة على غرار "سيدر". كذلك البدء بعملية الاصلاح السياسي عبر تطبيق قوانين استقلالية القضاء واجراء الانتخابات النيابية في موعدها، واعداد ثقة المواطن المقيم والمغترب في عملته. كما يجب حل مشكلة القطاع المصرفي وفق خطة اقتصادية متكاملة بجناحين مالي ونقدي

واضحين.